

اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠١٥

ورقة مفاهيمية



United Nations  
Educational, Scientific and  
Cultural Organization



World Press  
Freedom Day

دعوا الصحافة تزدهر!

نحو تعزيز التغطية الإعلامية والمساواة بين الجنسين وسلامة الإعلاميين في العصر الرقمي

اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠١٥

تشارك في تنظيمه اليونسكو وجمهورية لاتفيا

المكان: ريغا، لاتفيا

التاريخ: ٢-٤ أيار/مايو ٢٠١٥

"التدقق الحرّ للأفكار عبر الكلمة والصورة" - عبارات أنيقة خطّها مؤسسو اليونسكو، منذ ٧٠ سنة خلت، في الميثاق التأسيسي للمنظمة. وأقروا بالأهمية الكبرى التي تتسم بها المعلومات والاتصالات داخل الأمم وفيما بينها.

وقد تأسست اليونسكو بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، في وقت كان الجميع يُسلّم بأن وسائل الإعلام الخاضعة للرقابة يمكن أن تُستخدم لغرس عقيدة الحرب في عقول الشعوب. ويتزامن اليوم العالمي لحرية الصحافة لعام ٢٠١٥ مع الذكرى السبعين لتأسيس اليونسكو. وبالتالي، يمثّل الاحتفال بهذا اليوم فرصة تتيح لليونسكو وشركائها كافة إعادة تأكيد رؤيتها الفريدة بشأن حرية التعبير بوصفها أداة أساسية لإرساء السلام، وبشأن الأهمية التي تتسم بها حرية التعبير في مجال الصحافة في أيامنا هذه.

وخلال هذا العام أيضاً، سوف تقوم منظمة الأمم المتحدة باعتماد أهداف التنمية المستدامة، فتشير بالتالي مسألة علاقة وسائل الإعلام بأهداف التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، وإسهامها المحتمل في تحقيق الهدف ١٦ المتمثّل في "التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات". والجدير بالذكر أنه سيُحتفل في عام ٢٠١٥ أيضاً بالذكرى العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين الذي يتضمن جدول الأعمال لتمكين المرأة. ويُعنى أحد العناصر الأساسية لجدول الأعمال هذا بوسائل الإعلام كما هي محدّدة في الفقرة "ياء" من إعلان ومنهاج عمل بيجين.

وفي هذا السياق العام، سيركز اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠١٥ على ثلاث مسائل مترابطة، وهي:

\* الصحافة الحرة والمستقلة وإعداد التقارير الصحفية الجيدة في العصر الرقمي. ويشمل هذا الموضوع آثار تركيز وسائل الإعلام في الدور الذي تضطلع به، فضلاً عن مسائل التنظيم الذاتي، والتحديات التي تعترض الصحافة الاستقصائية، وخطاب الكراهية، والدراية الإعلامية والمعلوماتية.

\* ومسائل مشاركة المرأة في إدارة وسائل الإعلام وعمليات صنع القرارات ذات الصلة، فضلاً عن صورة المرأة في وسائل الإعلام.

\* ومسألة سلامة الصحفيين، ولا سيما في المناطق التي تشهد اضطرابات، وحماية مصادر معلوماتهم وضمنان عدم الكشف عنها على الشبكة الإلكترونية.

## تعزيز التغطية الإعلامية والصحافة المستقلة في العصر الرقمي

لقد أسهم العصر الرقمي، من بعض النواحي، في تقريبنا من تحقيق أهداف ضمان بيئة إعلامية مستقلة وحرّة وقائمة على التعددية، كما هو محدد في إعلان ويندهوك التاريخي الذي اعتمد عام ١٩٩١ والذي أدى أيضاً إلى إعلان اليوم العالمي لحرية الصحافة. ولكن سهولة النشر الفردي أفضت أيضاً إلى بروز جماهير من المستمعين والقراء أكثر تجزئة، وإلى تغطية إعلامية أكثر انحيازاً ومعايير أكثر تفاوتاً للتدقيق في صحة المعلومات والتحقق من مجمل الجهات الفاعلة التي تشارك اليوم في ممارسة مهنة الصحافة. وفي عدد كبير من الحالات، يُقابل الانتشار الكثيف والسريع للأخبار على شبكة الإنترنت بزيادة إجراءات الحظر والفرز والترخيص أو التسجيل التي تُفرض على الأشخاص الراغبين في نشر الأخبار.

ويجيم اليوم أيضاً ظل الرقابة الخاصة، أو خصخصة الرقابة عبر الشركات الوسيطة على الإنترنت. وعلى الرغم من أن المؤسسات التجارية ملزمة باحترام حقوق الإنسان، فإن الشركات الوسيطة على الإنترنت لا تدافع دائماً عن حرية التعبير على الإنترنت في عملها عبر شتى البلدان والظروف، ومختلف التكنولوجيات والنماذج الاقتصادية.

وإن التأثير المتزايد للطابع التسويقي لوسائل الإعلام ولتركيز ملكيتها، على نحو غالباً ما يفتقر إلى الشفافية، ينعكس أيضاً على استقلالية الصحافة ونوعيتها في جميع المنصات الإلكترونية. وقد خلصت الدراسات ذات الصلة إلى أن المسؤولين الحكوميين والسياسيين لا يزالون يؤثرون إلى حد كبير على أصحاب وسائل الإعلام أو على المسؤولين عن إدارتها أو تنظيمها، وإلى أن عدداً كبيراً من أسواق وسائل الإعلام لا يزال قائماً على الممارسات الاحتكارية، أو على الفساد، أو انعدام الشفافية في طرائق العمل. ونتيجة لذلك، لا يتلقى الجمهور إلا العدد المحدود نفسه من الأفكار والآراء والوقائع التي يعاد صياغتها وتدويرها. وفي هذا السياق، يمكن الاعتماد على التنظيم الذاتي لحماية نزاهة الصحافة، لكنه لا يزال يُمارَس على نحو متفاوت. وإضافة إلى ذلك، تُعتمد أنظمة التنظيم الذاتي حالياً جنباً إلى جنب مع الأنظمة المعمول بها في الشركات الوسيطة المتاحة على الإنترنت التي لا تُعنى بحرية التعبير، ويصعب تحديد القطاع الذي يملك النموذج الأمثل للتنظيم الذاتي.

وتعزز كل هذه الخصائص مجتمعة الضغط الممارَس على الصحافة المستقلة وعلى نوعيتها. ففي حين لا تتوفر مجموعة محددة من المعايير العالمية لضمان النوعية في مجال الصحافة، يمكن مع ذلك تقييم وسيلة الإعلام المعنية بالاستناد إلى مدى التزامها بالمعايير المهنية ومعايير النزاهة، بما في ذلك مدى استقلالية الصحافة في خدمة المصلحة العامة. وقد تتمثل مؤشرات النوعية في عدد الجوائز المكتسبة، وفي حصة وسيلة الإعلام من الجمهور، وفي الموارد المتاحة لغرفة الأخبار، وفي إجابات الجمهور ومشاركته، وفي عمليات التقييم الذاتي. لكنه يتضح أن الصحافة الاستقصائية، على وجه التحديد، تعتمد على جودة التغطية الإعلامية للمسائل التي تمّ عامة الجمهور، وذلك من حيث الدقة والتحقق والتعمق والتحليل النقدي. وهذا عمل غالباً ما يفرض القيام ببحث طويل وصعب بهدف الحصول على المعلومات الأساسية ذات الصلة. ولكن الأساس التجاري لهذا النوع من الصحافة الجيدة أصبح يتعرض لضغوط متزايدة.

كما تواجه مسألة تحسين عمليات إعداد التقارير الإخبارية صعوبات خاصة عندما يتعلق الأمر بإعداد التقارير حول الكراهية وخطاب الكراهية. وتأتي الملاحظات التي يُدلي بها المستخدمون، والتي تُعبّر عن الحقد والكراهية على نحو مباشر في المنصّات الإعلامية الإلكترونية، والتي غالباً ما تغفل أي عملية تحريرية من أي نوع كانت، لتزيد الطين بلةً. وتستهدف الاعتداءات الرقمية النساء على نحو متزايد، والواقع أن اتخاذ وتطبيق تدابير شاملة لمنع هذه الاعتداءات أمر في غاية الصعوبة. كما أن حذف هذا النوع من الخطابات قد يدفع أولئك الذين يتبنونها إلى اللجوء إلى مواقع أخرى تردد أصداً الكراهية على شبكة الإنترنت وتتيح لهؤلاء الأفراد أو الجماعات التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم من دون أي عائق. وفي الوقت عينه، قد يفرضي السماح بإبقاء مثل هذه المضامين على شبكة الإنترنت لتؤدي دورها كحيز عام إلى استبعاد قسم من الجمهور وإلى انتهاك القوانين المتصلة ببث الكراهية. ويتضح من ذلك أن ثمة حاجة إلى سياسات إعلامية تتيح صون النوعية والكفاءة المهنية لمواجهة خطاب الكراهية.

ويتضح أكثر فأكثر أن من الضروري أن تقترن الصحافة الجيدة والمستقلة بتعزيز قدرات مُستخدمي وسائل الاتصالات الرقمية. فهؤلاء المستخدمون بحاجة إلى معرفة حقوقهم على شبكة الإنترنت وكيفية التحلي بالأخلاق الحميدة لدى استخدامهم وسائل الاتصالات الرقمية. كما تشكل كيفية التمييز بين الشائعات المروّج لها على شبكة الإنترنت وتبيّن المضامين الإخبارية الموثوقة مهارات إضافية ضرورية في العصر الرقمي. وتمثل القدرة على الحماية الذاتية من الفيروسات، من جهة، ومكافحة خطاب الكراهية والتسلط عبر الإنترنت والتشهير الرقمي، من جهة أخرى، قدرات أخرى يتعيّن أن يتمتّع بها المستخدمون. وفي هذا الصدد، تشكل الدراية الإعلامية والمعلوماتية عاملاً في غاية الأهمية لتعزيز مهارات المستخدمين على صعيد التفكير النقدي وتشجيع بيئة مؤاتية لتحقيق تغطية إعلامية قائمة على النوعية. إلا أن النظم المدرسية لطالما كانت بطيئة في إدراج الدراية الإعلامية والمعلوماتية ضمن مناهجها.

وتؤثر جميع النقاط المذكورة أعلاه إلى حد كبير في الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في التنمية المستدامة. وبغية الإسهام في إرساء مجتمعات مسالمة ومسؤولة وشاملة، لا بد من معالجة مسائل حرية التعبير على شبكة الإنترنت، وتعددية وسائل الإعلام، والتنظيم الذاتي، والنموذج التجاري الضروري لضمان نوعية الصحافة، والصحافة الاستقصائية، وخطاب الكراهية على شبكة الإنترنت والدراية الإعلامية والمعلوماتية.

#### أسئلة:

- ما هي الوسائل الجديدة المتاحة لضمان احترام المعايير التحريرية في العصر الرقمي؟
- ما هي الأمور التي يمكن القيام بها للتحقق من صحة المعلومات في مجال الصحافة؟
- كيف يمكن ضمان نوعية الصحافة في وسائل الإعلام الاجتماعية المنتجة للأخبار؟
- ما مدى فائدة ما يُسمى بـ "تقارير الشفافية" التي يصدرها وسطاء شبكة الإنترنت؟

- هل تعالج القوانين والسياسات الإعلامية الدولية والوطنية قدرة الوسطاء على دعم حرية الصحافة وتفادي حجب الأخبار المشروعة معالجة ملائمة؟
- ما هي تأثيرات تركيز وسائل الإعلام وطابعها التسويقي على الاستقلالية التحريرية للمحررين والصحفيين؟
- ما هو النموذج التجاري الذي يمكن أن يدعم نوعية الصحافة، وكيف يمكن تعزيز الصحافة الاستقصائية على وجه التحديد؟
- هل يمكن لأنظمة التنظيم الذاتي في وسائل الإعلام وعلى شبكة الإنترنت أن تتبادل الخبرات المكتسبة، وكيف يمكن تعزيز المعايير الرامية إلى حماية وترويج الصحافة الإلكترونية، مع القيام في الوقت عينه بتوفير تعويضات عادلة للأشخاص الذين تُنتهك حقوقهم انتهاكاً واضحاً؟
- ما هي الممارسات الجيدة على صعيد التغطية الإعلامية المتصلة بخطابات الكراهية والتعامل مع المضامين المغفمة بالكراهية التي ينشرها المستخدمون أو خطابات الكراهية القائمة على التمييز الجنساني؟
- هل يمكن للدراية الإعلامية والمعلوماتية أن تساعد على نحو غير مباشر في تعزيز الصحافة المستقلة ذات النوعية الجيدة؟
- ما هي الأمور التي يتعين القيام بها من أجل إدراج برنامج يجمع بين الدراية الإعلامية والمعلوماتية في النظام التعليمي؟

### القضايا الجنسانية ووسائل الإعلام (مع التركيز بشكل خاص على الذكرى العشرين لإعلان ومنهاج بيجين)

تفرض المساواة بين الجنسين مجتمعاً يتمتع فيه النساء والرجال بنفس الفرص والعائدات، وبنفس الحقوق والواجبات في جميع مناحي الحياة. وقد استهدف إعلان ومنهاج بيجين الذي اعتمد في عام ١٩٩٥، "إزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مجالات الحياة العامة والخاصة من خلال حصولها على نصيبها الكامل والمنصف في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية". ونص هدفان محدّدان في إطار الهدف "باء" من إعلان بيجين صراحة على "زيادة مشاركة المرأة وتحسين فرصها للتعبير عن آرائها وصنع القرارات في وسائط الإعلام وتكنولوجيات الاتصال الجديدة ومن خلالها" وفي "تشجيع تقديم صورة متوازنة وغير نمطية للمرأة في وسائط الإعلام".

وعلى الرغم من بعض الإنجازات التي تحققت، فإن التقدم كان بطيئاً بشكل عام ولا يزال التمييز القائم على الجنس منتشرًا على نطاق واسع. ولا يزال هناك اليوم عوائق كثيرة في القطاع الإعلامي تتراوح بين عدم التكافؤ في فرص الانتفاع بالمعلومات، وسوء تمثيل النساء، والتغطية الإعلامية غير الكافية لمسائل المساواة بين الجنسين، واستمرار الصور النمطية

للمرأة والرجل في وسائل الإعلام، وتفشي العنف الصريح والمباشر ضد الصحفيات<sup>١</sup>. وإضافة إلى ذلك، تبقى النساء مهمّشات وتبقى قدراتهن محدودة بفعل "الحاجز غير المرئي" الذي يمنعهن من الوصول إلى مناصب أساسية وتبوّئها. واستناداً إلى التقرير العالمي حول وضع النساء في وسائل الإعلام الصادر في عام ٢٠١١، والذي يشمل ٥٩ بلداً ويتناول عمل النساء في أكثر من ٥٠٠ غرفة أخبار، فإن النساء لا يمثلن إلا ثلث مجموع القوة العاملة<sup>٢</sup>. وإضافة إلى ذلك، يظهر "الحاجز غير المرئي" بوضوح في الوظائف الرئاسية العليا وفي الوظائف الإدارية حيث يشغل الرجال ثلاثة أرباع الوظائف المتاحة (٧٢,٧٪ و ٧٤,١٪ على التوالي). ويتراوح غياب الحراك المهني هذا بين منطقة وأخرى، إلا أن النساء بشكل عام لا يزلن ممثلات دون النصاب في الوظائف الإدارية العليا في وسائل الإعلام، الأمر الذي يحدّ بشكل كبير من قدرتهن على التعبير عن آرائهن ويؤثر في عمليات صنع القرارات.

وبالمثل، يرتبط نقص تمثيل النساء بالصورة المشوّهة التي تنقلها وسائل الإعلام عن المرأة والرجل وعن أدوارهما. وتبقى مسائل المساواة بين الجنسين مهملة على نطاق واسع، الأمر الذي يؤدي بوسائل الإعلام إلى نشر التحيز الجنساني، وإلى تخليد القوالب النمطية الجنسانية وتعزيزها.

وإضافة إلى ذلك، لا تزال سلامة الصحفيات تشكل مشكلة مستعصية: فاستناداً إلى استقصاء أجري في عام ٢٠١٤ بعنوان العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي بها في وسائل الإعلام الإخبارية: المشهد العام<sup>٣</sup> أشار نحو ثلثي أصحاب الردود المتطوعات (٦٤,٨٪) إلى تعرضهن للتخويف أو التهديد أو الاستغلال، في حين تعرّضت أربع نساء من أصل خمس (٢١,٦٪) لاعتداءات جسدية في إطار ممارسة عملهن. وتعرض نصف النساء اللاتي شملهن الاستطلاع (٤٧,٩٪) للتحرش الجنسي، كما شكل الاعتداء الجنسي نسبة ١٤,٣٪ من إجمالي الحوادث المسجلة. وعلاوة على ذلك، لا تقتصر الاعتداءات وأعمال التخويف على المهام المنفذة في الميدان: إذ إن الزملاء والمشرفين، والمدبرين يشكلون نسبة عالية من الجناة في مكان العمل، الأمر الذي يحدّ من قدرة الضحية على الإبلاغ.

وتقرّ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي هيئة الأمم المتحدة المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالطاقة الكامنة القوية التي تتمتع بها وسائل الإعلام لجهة "تغيير أو تعزيز العادات والسلوكيات الاجتماعية، وحشد المواطنين"<sup>٤</sup>. وفي هذا

<sup>١</sup> غ. بيرغر (٢٠١٤). تمهيد اليونسكو ضمن وثيقة بقلم أ. فيغا مونتيا لبعنوان: وسائل الإعلام والنوع الاجتماعي: جدول أعمال علمي للتحالف العالمي بشأن وسائل الإعلام والنوع الاجتماعي. باريس: اليونسكو، ٧.

<sup>٢</sup> ك. بيرلي (٢٠١١). التقرير العالمي بشأن وضع النساء في وسائل الإعلام. واشنطن العاصمة: المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية، ٢٣.

<sup>٣</sup> أ. بارتون وه. ستورم (٢٠١٤). العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي بها في وسائل الإعلام الإخبارية: المشهد العام. واشنطن العاصمة ولندن: المؤسسة الدولية لوسائل الإعلام النسائية والمعهد الدولي لسلامة الأخبار.

<sup>٤</sup> انظر بيان مهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن النوع الجنساني ووسائل الإعلام على العنوان الإلكتروني الآتي:

السياق، تؤيد الهيئة إعداد التقارير الصحفية التي تراعي الاعتبارات الجنسانية من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية ووضع مجموعات من الأدوات، بما في ذلك إعداد ونشر كتيبات محددة لهذا الغرض<sup>٥</sup>.

وتتمثل إحدى الأولويتين العامتين لليونسكو في السعي إلى التغلب على التفاوت بين الجنسين، وذلك من خلال خطة العمل بشأن أولوية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠٢١. وقد أدركت اليونسكو، بالتعاون مع جهات معنية أخرى، مرحلة متقدمة على صعيد الترويج لوسائل الإعلام المراعية لقضايا الجنسين في المنتدى العالمي لوسائل الإعلام المنعقد في بنكوك، تايلند في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مع إنشاء التحالف العالمي بشأن وسائل الإعلام والنوع الجنساني<sup>٦</sup>. وتشكل هذه الشبكة محاولة لتسريع التغيير لصالح المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام ومن خلالها.

### أسئلة:

- لقد مضى ٢٠ عاماً على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، فما هي الإنجازات التي حُققت وما هي التحديات المستقبلية؟
- ما هي التحديات المحددة التي تعترض ترقية النساء لمناصب أعلى في المؤسسات الإعلامية؟
- ما هي الأمور التي يمكن للهيئات التنظيمية لوسائل الإعلام، مثل السلطات المعنية بترخيص البث، أن تقوم بها لتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين في مجالس إدارة المؤسسات المرخص لها ولزيادة المشاركة الكاملة والفعالة للنساء في عمليات صنع القرارات؟
- هل تضطلع وسائل الإعلام العامة بدور خاص وهل لديها الإمكانيات اللازمة للتصدي لمسائل المساواة بين الجنسين وتعزيزها؟
- ما هي الأمور التي يمكن لوسائل الإعلام العامة القيام بها لضمان تمثيل متوازن للنساء والرجال في آن معاً والقضاء على الصور النمطية القائمة على النوع الجنساني؟
- لا تزال سلامة الصحفيات موضوعاً لم يُبحث فيه بالقدر الكافي، فما هي الأمور التي يمكن القيام بها لتحسين البحوث في هذا المجال وفي نهاية المطاف تعزيز سلامة الصحفيات؟
- كيف يمكن معالجة أعمال التحرش والتهديد وخطابات الكراهية على شبكة الإنترنت، ولا سيما تلك التي تستهدف المرأة؟

<sup>٥</sup> نشرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، الوثيقة بعنوان "التغطية الانتخابية من منظور النوع الجنساني:

كتيب الرصد الإعلامي" التي أعدها ب. يانوس وج. نينا (٢٠١١). ستوكهولم: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

<sup>٦</sup> إطار وخطة عمل من أجل التحالف العالمي بشأن الإعلام والنوع الجنساني مستخرجان في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ من موقع اليونسكو:

[http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/Events/framework\\_and\\_action\\_plan\\_gamg\\_05\\_02\\_2014.pdf](http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/Events/framework_and_action_plan_gamg_05_02_2014.pdf)

## نحو سلامة رقمية أفضل للصحفيين ولمصادر معلوماتهم

إنّ عمل الصحفيين غالباً ما يُعرّضهم لمخاطر محدّدة مثل أعمال التخويف والتحرّش والعنف. ويتعرّض بعضهم أيضاً للخطف والتعذيب والاحتجاز التعسّفي. وتظهر هذه المخاطر جلية عندما يُعلن عن مقتل صحفي على نطاق واسع، مثل حادثتي قطع رأس الصحفيين جيمس فولي وستيفن سوتلوف في حالات النزاعات المسلّحة وفي مناطق تشهد اضطرابات شديدة. وعندما ينجم الخطر من جهات من غير الدول، مثل المجموعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية، يُصبح الحفاظ على سلامة الصحفيين أصعب بكثير. والواقع أن الصحفيين والمحرّرين الذين يغطون الأحداث في بيئات عدائية وخطيرة يواجهون تحديات متنوّعة.

وللسلامة بعد رقمي أيضاً، فهي ليست حكراً على الصحفيين المحترفين التقليديين. فهناك العديد من الجهات الفاعلة الأخرى التي تشارك في مهنة الصحافة وتُسهم في إطلاع الرأي العام، وتثير هي أيضاً اهتمام الأطراف الراغبة في مراقبة تدفق المعلومات. ويشير تقرير بشأن سلامة الصحفيين صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تموز/يوليو ٢٠١٣ إلى أنه: "كلما تزايد عدد صحفيي الإنترنت زاد تعرضهم لاعتداءات من قبيل اختراق حساباتهم الإلكترونية بصورة غير مشروعة ورصد أنشطتهم على شبكة الإنترنت واعتقالهم واحتجازهم تعسفاً وحجب المواقع الشبكية التي تتضمن انتقادات للسلطات."<sup>٧</sup>

وتشمل التهديدات التي تتعرض لها الجهات الفاعلة في مجال الصحافة في العصر الرقمي ما يلي: تقفّي الأثر؛ واستغلال البرمجيات والأجهزة من دون علم الجهات المستهدفة، والتصيّد، والمواقع المزيفة، والهجمات من نوع رجل - في - الوسط؛ وهجمات حجب الخدمة؛ وتشويه صفحات المواقع الإلكترونية؛ وتعريض حسابات المستخدمين للخطر؛ والترهيب والتحرّش؛ وحملات التضليل وتشويه السمعة؛ فضلاً عن مصادرة منتجات العمل الصحفي. وغالباً ما تستهدف هذه الاعتداءات الرقمية النساء بشكل خاص بوصفهن مرّجات للمعلومات.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٦٧/٦٨ المتعلق بالحقوق في الخصوصية في العصر الرقمي<sup>٨</sup>، الذي دعا إلى إجراء استعراضات لضمان إنشاء آليات رقابة مستقلة فعالة قادرة على ضمان الشفافية. وقد أشار المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في تقرير سابق أحاله إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أنه "لا ينبغي على الإطلاق استغلال التدابير المبررة بواجب الدولة في الحماية من خطر الإرهاب كذريعة لتوسيع صلاحيات المراقبة لأهداف لا تمتّ بصلة للوظائف الحكومية"<sup>٩</sup>. وينص الإعلان الأفريقي

<sup>٧</sup> مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (١ تموز/يوليو ٢٠١٣). "سلامة الصحفيين تقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان"

[http://ap.ohchr.org/documents/dpage\\_e.aspx?si=A/HRC/24/23](http://ap.ohchr.org/documents/dpage_e.aspx?si=A/HRC/24/23) (معلومات مستخرجة من الموقع في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠١٤)

<sup>٨</sup> [http://www.un.org/en/ga/search/view\\_doc.asp?symbol=A/RES/68/16](http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/68/16)

<sup>٩</sup> انظر العنوان الإلكتروني <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/545/17/PDF/N1454517.pdf?OpenElement>

لحقوق وحرريات الإنترنت لعام ٢٠١٤ على ١٢ مبدأ أساسياً، بما في ذلك مبدأ الحق في السلامة على الإنترنت، وفي الحماية من التحرش والمطاردة، والاتجار بالبشر، وسرقة الهوية، وسوء استخدام هوية الفرد الرقمية أو بياناته.

وقد اعتمد كل من اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان قرارات تشير بشكل خاص إلى أهمية حماية مصادر معلومات الصحفيين في هذا السياق. ومن جهة أخرى، أشارت لجنة وزراء مجلس أوروبا أيضاً في الإعلان الذي اعتمده في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى أن "مراقبة الصحفيين والجهات الإعلامية الفاعلة الأخرى، وتقفي أثر أنشطتهم على شبكة الإنترنت، يمكن أن تعرّض الممارسة المشروعة لحرية التعبير للخطر إذا جرت من دون توفير الضمانات اللازمة، ويمكن حتى أن تهدد سلامة الأشخاص المعنيين. كما يمكن أن تقوّض حماية مصادر معلومات الصحفيين"<sup>١٠</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المراقبة غالباً ما تكون محكومة بعدد كبير من القوانين السرية والغامضة، الأمر الذي قد يزرع الشك والارتباك بين الصحفيين ومصادر معلوماتهم فيما يتصل بمدى المراقبة التي يتعرضون لها<sup>١١</sup>. وهذا النقص في المعلومات يجعل من الصعوبة بمكان على الصحفيين ومصادر معلوماتهم محاولة حماية أنفسهم من المراقبة غير الضرورية. وإذا كان من غير الممكن المحافظة على سرية الاتصالات القائمة بين الصحفيين ومصادر معلوماتهم، فإنّه يُحتمل أن تتوقف المصادر عن إفادتهم بالمعلومات<sup>١٢</sup>.

وقد اعتمد المؤتمر العام لليونسكو، الذي يشكل أعلى هيئة تداولية في المنظمة، في دورته السابعة والثلاثين المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. القرار ٥٢ الذي دعا فيه المديرية العامة إلى أن تعد دراسة شاملة عن القضايا المتعلقة بالإنترنت في نطاق مهام اليونسكو، بما في ذلك الانتفاع بالمعلومات والمعارف، وحرية التعبير، وحرمة الشؤون الشخصية، والأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات. وتعالج الدراسة، من بين أمور أخرى، مسائل سلامة الصحفيين، وسوف يقدم مشروع نتائج الدراسة في اليوم العالمي لحرية الصحافة ٢٠١٥.

<sup>١٠</sup> انظر العنوان الإلكتروني

[https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?Ref=Decl\(30.04.2014\)2&Language=lanEnglish&Ver=original&Site=CM&BackColorInternet=C3C3C3&BackColorIntranet=Edb021&BackColorLogged=F5D383](https://wcd.coe.int/ViewDoc.jsp?Ref=Decl(30.04.2014)2&Language=lanEnglish&Ver=original&Site=CM&BackColorInternet=C3C3C3&BackColorIntranet=Edb021&BackColorLogged=F5D383)

<sup>١١</sup> إ. بيل، ش. كورونيل، ج. ستراي، م. شودسون، وزوكرمان (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). ملاحظات لفريق الاستعراض المعني بالاستخبارات وتكنولوجيات الاتصالات في ما يتصل بمفاعيل المراقبة الواسعة النطاق التي تتعرض لها مهنة الصحافة

<http://towcenter.org/wp-content/uploads/2013/10/Letter-Effect-of-mass-surveillance-on-journalism.pdf>

(معلومات مستخرجة من الموقع في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤)

<sup>١٢</sup> إ. بيل، ش. كورونيل، ج. ستراي، م. شودسون، وزوكرمان (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). ملاحظات لفريق الاستعراض المعني بالاستخبارات وتكنولوجيات الاتصالات في ما يتصل بمفاعيل المراقبة الواسعة النطاق التي تتعرض لها مهنة الصحافة

<http://towcenter.org/wp-content/uploads/2013/10/Letter-Effect-of-mass-surveillance-on-journalism.pdf>

(معلومات مستخرجة من الموقع في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤)

أسئلة:

- ما هي الأمور الإضافية التي يمكن القيام بها لتعزيز سلامة الصحفيين في المناطق التي تشهد اضطرابات، وهل يمكن لخطّة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب أن تؤدي دوراً في هذا المجال؟
- ما هي الثغرات التي تشوب ممارسة مهنة الصحافة التي يمكن سدها من أجل حماية سرية البيانات وأمنها على نحو أفضل؟
- كيف يمكننا أن نُعزّز حماية مصادر معلومات الصحفيين، بالنظر إلى التطور المستمر لآليات المراقبة التي تستخدمها شتى الجهات الفاعلة؟ وما هي تبعات ثقة عامة الجمهور على الصحفيين إذا أصبحت المراقبة أكثر شيوعاً؟
- هل الحدود المرسومة للمراقبة والمشار إليها في صكوك دولية متنوّعة كافية لتخطي الحواجز القائمة بين الحق في حرمة الشؤون الشخصية والتبريرات التي توفّرها السلطات بشأن المراقبة؟
- كيف يمكن لوسائل الإعلام في حدّ ذاتها أن تسهم في تحسين مستويات الأمن الرقمي لدى الأفراد؟ وما هي مهارات الدراية الإعلامية والمعلوماتية التي يتعيّن على كل صحفي أن يكتسبها؟